عمان- الأردن

عريب الرنتاوي- مركز القدس للدراسات السياسية

مركز القدس للدراسات السياسية يناقش تقريـــــــــــر حالة الفقر في الأردن

عقد مركز القدس للدراسات السياسية، اجتماع مائدة مستديرة لمناقشة نتائج تقرير حالة الفقر في الأردن الذي صدر مؤخرًا عن كل من وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية، ودائرة الإحصاءات العامة الأردنية. حضر الجلسة 46 مشاركًا من القطاع العام، وجمعيات الأعمال، والمعاهد الأكاديمية، والأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام، وبرلمانيين.

شهد الاجتماع مناقشات مستفيضة حول آخر ما وصلت إليه اتجاهات الفقر في الأردن، دعا خلالها المشاركون الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني إلى المشاركة في مزيد من الالتزامات المستدامة للحد من الفقر.

وتعد هذه الجلسة هي الخامسة ضمن سلسلة من جلسات الحوار حول السياسات التي نظمها مركز القدس للدراسات السياسية خلال الشهرين الماضيين، وتناولت كل ورشة عمل قضية اقتصادية ملحة من حيث التوقيت والأهمية لكل المواطنين. وقدم المتحدث الرئيسي بهذا اللقاء، الدكتور حيدر فريحات، مدير عام دائرة الإحصاء، عرضًا عن مستوى الفقر في الأردن خلال عام 2008 .

وعلقت وزيرة التنمية الاجتماعية على ما ورد بالتقرير من معلومات، فشددت على الجهود التي تبذلها وزارتها للحد من تفشي الفقر في البلاد، ومن أبرزها اعتماد سياسة التمكين الاقتصادي بدلاً من تقديم الإعانات المادية، وأضافت أن 82 ألف أسرة أردنية تستفيد من جهود الإعانات الوطنية التي ساعدت على إبقاء معدلات الفقر عند 13.3% فقط بدلاً من 21 %.

معالي الوزيرة هالة لطوف، وزيرة التنمية الاجتماعية، تلقي كلمتها في الملتقى

الدكتور حيدر فريحات، مدير عام دائرة الإحصاء، يقدم عرضًا عن مستوى الفقر في الأردن خلال عام 2008

وأشارت الوزيرة إلى مشروعات التنمية التي تقام حاليًا في المحافظات الفقيرة ، وإلى سعي الوزارة لتحقيق هدفين أساسيين في الوقت الحالي، هما: إقامة صندوق خاص لتمويل الجمعيات المتخصصة في مجال التنمية لتصبح فعالة ومؤثرة في مجتمعاتها المحلية، وتعزيز مفهوم المسئولية الاجتماعية لدى مؤسسات القطاع الخاص والتشديد على أهمية إضفاء الطابع المؤسسي لتطبيقات هذا المفهوم داخل شركات القطاع الخاص . كما تناول الحوار العلاقة بين الفقر والفساد، وما إذا كان ضخ أموال التحويلات التي تتلقاها الحكومة الأردنية –والتي تبلغ 101 مليون دينار أردني– في القنوات الصحيحة من الممكن أن يساعد على القضاء على الفقر.

وأثار المشاركون قضية ما إذا كان خط الفقر هو مقياس دقيق للفقر أم لا، خاصة أن مؤشرات الفقر في بعض الدول ترتبط بما ينفقه الفرد –ما يزيد على 30%– من دخله على الطعام، بينما ترتبط في دول أخرى بمؤشرات أخرى.

كما شهدت الجلسة مناقشات حول العلاقة بين الفقر والبطالة، خاصة مع ارتفاع معدلات الفقر خلال العامين الماضيين رغم انخفاض نسبة البطالة. وعلى نفس المستوى ما يلاحظ من تسجيل الأردن تحسنًا واضحًا في كافة مؤشراتها الاقتصادية الكلية، ورغم ذلك فإن هذا لم ينعكس حتى الآن على نمط حياة الفقراء وعلى المواطنين الأردنيين بشكل عام، وهو ما يعكس وجود خلل في آلية التوزيع الحالية، إلى جانب نظام الضرائب المجحف الذي يفرض الكثير من الضرائب على الأفراد بغض النظر عن مستوى دخولهم.

في نهاية اللقاء، طالب الحضور بمشاركة جميع الأحزاب –بجانب الحكومة– في جهود مكافحة الفقر، كما طالبوا بأن يضطلع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني بمسئولياتهم الاجتماعية لمواجهة الفقر، خاصة أن ذلك هو السبيل الوحيد لتحقيق التنمية المستدامة بدلاً من تقديم مساعدات مؤقتة للفقراء.